

المملكة المغربية
+XHAΣ+ I HEVOΣΘ



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
◦ΘΣΣΣ◦ ◦◦XHH◦ I ΣΘXΣΣ Λ ΣΘΣΣ++X Λ ΣΘXΣΣ ◦Σ◦Θ◦◦◦

**تقرير لقاء الحوار الجهوي
لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
جهة مراكش تانسيفت الحوز**

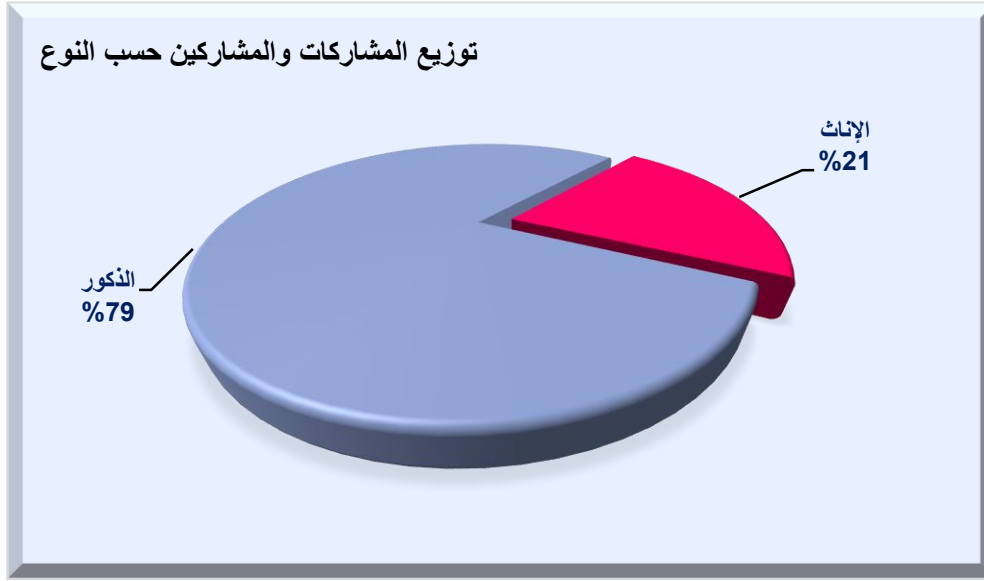
22 أكتوبر 2014

إعداد المقررين:

عبد الحق منصف – كمال عبد الحق

أولاً: معلومات ومعطيات عامة حول اللقاء

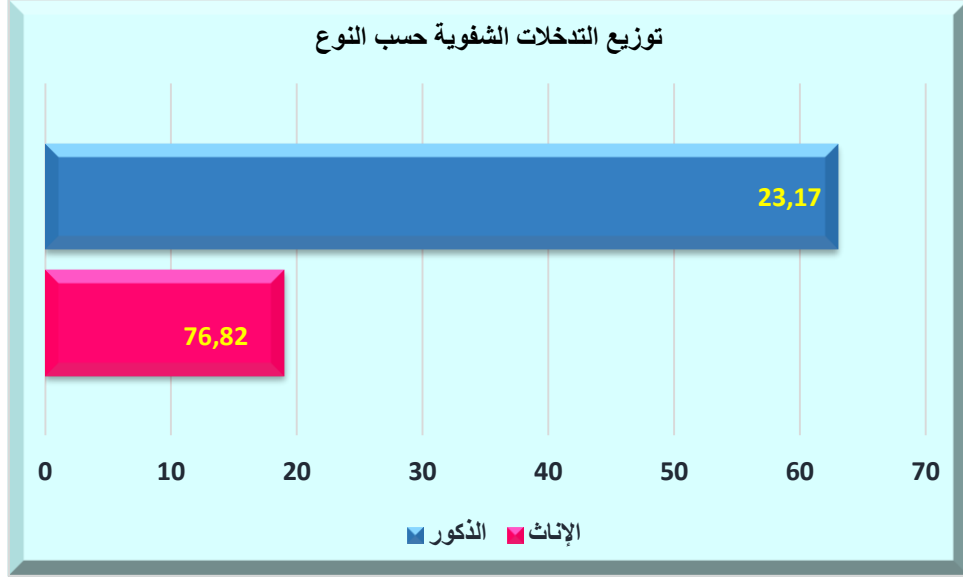
- تاريخ اللقاء الجهوي: الأربعاء 22 أكتوبر 2014
- مكان اللقاء الجهوي: نادي وزارة العدل
- العدد الإجمالي للمشاركات والمشاركين الذين حضروا اللقاء، بما في ذلك أعضاء المجلس: 245 مشاركاً(ة)، إضافة إلى أعضاء المجلس البالغ عددهم: 11 عضواً(ة) (1)؛



- أشرف على إدارة اللقاء الجهوي وتدبير الحوار مجموعة من أعضاء المجلس، هم:
- السيد محمد يتيم منسقا للقاء، الذي ألقى الكلمة الافتتاحية والاختتامية؛
 - السيد عز الدين الميداوي الذي تولى تسيير أشغال اللقاء الجهوي بتكليف من منسق اللقاء؛
 - السيدة لكبيرة التاجي التي تولت تقديم العرض الأول المتعلق بالتشخيص؛
 - السيدة فرات التيجانية التي تولت تقديم العرض الثاني الخاص بالاستشراف؛
- تمت أشغال اللقاء الجهوي بشكل جيد، سواء من ناحية الالتزام ببرنامج العمل، أو تنظيم مراحل اللقاء، أو تقديم عروض المجلس، أو تدبير الحوار وتدخلات المشاركين والمشاركات، بعد أن تمت عمليات تسجيلهم بشكل طبيعي. وقد اتسمت مختلف التدخلات بالهدوء والجدية والمهنية، إلى جانب الحماس والتعبير عن الأمل والطموح الكبيرين في الإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

1 - يتضمن الملحق: 1 المعلومات والمعطيات التفصيلية حول المشاركات والمشاركين، وتوزيعهم حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية.

بلغ مجموع المتدخلات والمتدخلين في مناقشة عرضي المجلس 82 متدخلا(ة) (2). أما المساهمات المكتوبة، التي قدمها الحاضرون للجنة المشرفة على تنظيم وتدبير اللقاء من أعضاء المجلس، فقد بلغت 50 مساهمة، باسم الأفراد أو الجمعيات المدنية (3).



توزعت التدخلات على مختلف الهيئات المشاركة من الفاعلين التربويين، بما في ذلك النقابات والأحزاب السياسية والمنتخبين المحليين والممثلين البرلمانيين، وأجمعت على تثمين اللقاء الجهوي ومبادرة المجلس باستشارة الفاعلين الجهويين والمحليين، مع الدعوة إلى:

- الاستمرار في سلوك هذا النهج؛
- استحسان تنظيم مثل هذه اللقاءات، أو لقاءات التشاور المقبلة في شكل ورشات، تعميقاً للتواصل والنقاش، مع استشارة الفاعلين في مختلف مجالات التكوين الذين لم يتمكنوا من حضور هذا اللقاء؛
- توسيع الاستفادة من هذا الحوار الجهوي حتى يشمل باقي فاعلي المنظومة التربوية.

² - يتضمن الملحق: 2، المعلومات والمعطيات التفصيلية حول التدخلات الشفوية للمشاركات والمشاركين، وتوزيعها حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية.

³ - يتضمن الملحق: 3، المعلومات والمعطيات التفصيلية حول المساهمات المكتوبة للمشاركات والمشاركين، وتوزيعها حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية.

ثانياً: الحصيلة الموضوعاتية للتدخلات الشفوية

أ. المحور التشخيصي

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

- أ. البنيات والفضاءات والتجهيزات المدرسية
 - تجهيزات مدرسية دون المستوى المطلوب ولا تستجيب لحاجات وانتظارات التلاميذ والتلميذات؛
- ب. الهدر المدرسي والتكرار والتأخر والانقطاع
 - الهدر المدرسي ليس منتوجاً مدرسياً خالصاً، بل هو حصيلة مسببات بعضها درسي، وبعضها الآخر مجتمعي؛
- ج. الإنصاف والمساواة في التربية والتكوين
 - التفاوت بين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي، في مجالات المناهج والبرامج، والبنيات التحتية، والخدمات التربوية، عامل من عوامل اللامساواة في التربية والتكوين والاندماج الاجتماعي؛
 - مقارنة النوع بالمنظومة التربوية تعاني من ضعف كبير، في ما يخص النهوض بأوضاع الفتاة المتمدرسة، وظروف عمل الفاعلات التربويات.
- د. ذوو الحاجات الخاصة
 - ضعف كبير في اهتمام السياسات التربوية بتربية ذوي الحاجات الخاصة عامة، وذوي الإعاقة خصوصاً.

2 – المناهج والبرامج والتكوينات

- أ. المضامين والمعارف والكفايات
 - عدم مواكبة البرامج والمقررات لحاجيات التلاميذ وتغيرات المحيط؛
 - كثرة المواد المدرّسة، وهيمنة المحتويات، مقابل ضعف الأنشطة التطبيقية، والانفتاح على قضايا البيئة المحلية ومحيط المؤسسة التعليمية؛
 - عدم العناية بمواد التفتح ذات الصلة بالتربية الفنية والرياضية والثقافية والبيئية، وعدم توفير القطاع الحكومي لمناصب شغل في هذا المجال؛
- ب. الممارسات البيداغوجية والتعلمات والتحصيل الدراسي
 - الاكتظاظ بالفصول الدراسية يعيق التطبيق الجيد للمناهج والبرامج، وتحقيق الأهداف المتوخاة من التعلمات؛

- اشتغال مدرسي التعليم الابتدائي داخل أقسام مشتركة يؤثر على جودة التعليم والأداء، وينهك المدرسين(ات).

ج. الوسائط والوسائل الديدانكية

- الوسائل التعليمية متقدمة ومهترئة أحياناً، ومنعدمة أحياناً أخرى (وسائل تعليم اللغات، والوسائط التفاعلية..)؛
- انعدام الوسائل المختبرية، وتقدمها وعدم وظيفيتها؛
- التجهيزات الرياضية غير متوفرة في العديد من المؤسسات التعليمية، وغالبية التجهيزات المتوفرة غير وظيفية.

د. التقييم والامتحانات

- التقييم التربوي للتلاميذ(ات) كمي، وليس نوعياً، يركز على الذاكرة والحفظ، مما يتناقض مع المخرجات ذات الصلة بسوق الشغل؛
- من غير المنطقي امتحان التلاميذ والتلميذات، في دورات الامتحان الجهوي للبيكالوريا، في المواد غير الأساسية؛
- عدم تفعيل إحداث بنيات جهوية لتقويم التعلّيمات.

هـ. التحصيل الدراسي والمردودية

- تدني التحصيل الدراسي، وضعف الكفايات المعرفية واللغوية منذ الأسلاك الأولى من التعليم، مع اختلاف بين تلاميذ(ات) التعليم العمومي وتلاميذ(ات) التعليم الخصوصي؛
- صعوبات كبرى، وأفاق مغلقة في كثير من الأحيان، أمام طلبة التعليم العالي، من خريجي المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، في ما يخص ولوج سوق الشغل؛
- ضعف كبير في الكفايات الثقافية والتواصلية والحجاجية لدى المتعلمين والطلبة.

و. اللغات بالمنظومة التربوية

- مشكل اختلاف لغات التدريس يعيق الاستمرار بنجاح في الدراسة بمؤسسات التعليم العالي، خاصة بالتكوينات والتخصصات العلمية؛
- غياب حد أدنى من الفضاءات والتجهيزات والوسائل المعينة والميسرة لتعلم اللغات، والتمكن من الكفايات اللغوية؛
- صعوبات تعيق تعليم اللغات، ترتبط بتنظيم التعليم والبنية التربوية للمدرسة، خصوصاً الاكتظاظ، وضعف وسائل التدريس؛
- تنزيل تدريس الأمازيغية لم يعتمد أساتذة مؤهلين لذلك.

3 – البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

أ. الإيقاعات الدراسية وخصوصيات المجال المحلي

- عدم تناسب زمن التدريس مع الخصوصية الجغرافية والمناخية لبعض المناطق الجبلية أو المعزولة، مما يرهق المتعلمين(ات) والمدرسين(ات)، ويولد لديهم صعوبات في التنقل من البيت إلى المدرسة أو العكس.

ب. الحياة المدرسية والجامعية

- ضعف ثقافة القيم على مستوى البرامج والكتب المدرسية، والسلوكيات داخل المؤسسات وفي محيطها؛
- تنامي سلوكيات العنف بالوسط المدرسي، وتفشيها بالفضاء الجامعي، وفي المحيط.
- محدودية في تأمين محيط المدرسة، وتوفير شروط السلامة للمتعلمين(ات) والفاعلين(ات).

ج. الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والنوادي المدرسية

- افتقار مؤسسات الوسط القروي إلى الأندية المدرسية والتجهيزات الرياضية، ومحدودية كبيرة في الوظيفة القيمية والثقافية للمدرسة، بفعل غياب أنشطة حقيقية في مجالات الثقافة والفنون والمواطنة؛
- وجود عراقيل ومساطر معقدة تعيق القيام بأنشطة موازية داخل المدرسة أو في محيطها.

د. انخراط المحيط والشركاء في العمل التربوي للمدرسة

- انتظارات كبيرة من جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، وانخراط محدود بالنظر لضعف الإمكانيات، وقلة التعبئة، وعدم وضوح مهام الشراكة لدى ممثلي الجمعيات والفاعلين التربويين بالمؤسسات؛
- تقصير كبير من محيط المؤسسة التعليمية في الإسهام في تنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية بالمدرسة والجامعة.

4 – الحكامة والتدبير

أ. هيكلية التربية والتكوين

- كثرة سنوات طور التعليم الابتدائي، ترهق التلاميذ(ات)، وتنعكس على أداء المدرسين(ات)؛
- عدم انسجام وتكامل مكونات المنظومة التربوية، بفعل انفصال التعليم المدرسي عن التعليم الجامعي وعن التكوين المهني، وغياب الجسور فيما بينها.

ب. التدبير التربوي والمؤسساتي (المدرسي، التكويني، الجامعي)

- استمرارية القرارات المركزية والتدبير الفوقي بالمذكرات، الذي يحد من مجال الاجتهاد والمبادرة؛
- تذبذب في تفعيل اللامركزية وبطء في استكمال استقلالية الجامعات؛

- عدم اعتماد التدبير بالتعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ضعف إشراك الفاعلين الحقيقيين في الميدان، وعدم استشارتهم؛
- محدودية انخراط الجماعات المحلية في الشأن التعليمي؛
- صعوبات تواجهها جمعيات الآباء التي لا تُعامل كشريك للمدرسة.

5 - العنصر البشري

أ. الإطار والمسار المهني

- نقص في الموارد البشرية، وغياب التحفيز بالاستحقاق؛
- خصائص كبير في أطر التفتيش التربوي، يؤثر على جودة التأطير وتتبع البرامج، والمراقبة.

ب. التكوين والتأهيل

- ضعف تأهيل العنصر البشري، في ظل غياب تكوينات مستمرة منتظمة للأساتذة، وارتجال في برمجة وتنظيم الحلقات التكوينية المعتمدة موسمياً فقط؛
- عدم تدقيق معايير الولوج إلى مهنة التدريس، جعلت التعليم آخر خيارات الأفراد، دون توفر هاجس الرسالة التربوية.

ج. مزاولة المهنة

- ظروف مزاولة المهنة بالعالم القروي والمناطق المعزولة لا تستجيب لأدنى شروط التربية والتكوين، وتخل بالكرامة الإنسانية والحق في التربية والتكوين.

د. أخلاقيات المهنة

- استفحال الساعات الإضافية المؤدى عنها، على حساب المرودية والجودة في العمل بالمؤسسات العمومية، يخلق تفاوتات بين التلاميذ(ات)، ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص، ويشكل انتهاكاً لأخلاقيات المهنة؛
- تراجع الرسالة التربوية، والحس الوطني تجاه المدرسة العمومية؛
- تراجع كبير للعلاقات الإنسانية بين الفاعلين التربويين داخل المؤسسات المدرسية والجامعية، مما يؤثر على صورتهم الاجتماعية والأخلاقية لدى المتعلمين والطلبة.

هـ. الصورة الاجتماعية للفاعل التربوي

- تدني الصورة الاجتماعية والأخلاقية للمدرس، وتنامي الارتياب والتشكيك في الرسالة التربوية، حتى لدى الفاعلين التربويين أنفسهم، مما يقلل من الغيرة الوطنية حول المدرسة، والتعبؤ للنهوض بها وإصلاحها؛
- تنامي خطاب الأزمة حول المدرسة العمومية المغربية، والصورة السلبية التي يقدمها الإعلام الوطني عنها، دون إشارة إلى المكتسبات والمجهودات التي تبذلها القطاعات

والفاعلون، يولدان الشعور بالإحباط لدى المجتمع، وضعف الثقة في المدرسة والجهود الإصلاحية.

6 – الوظائف والخدمات التربوية والاجتماعية للمدرسة

- أ. الدعم النفسي والتربوي
- البنية التربوية للمؤسسات، وتنظيم الزمن المدرسي لا يسمحان ببرمجة وإجراء الدعم التربوي للمتعلمين(ات)؛
 - المدرسة المغربية تشتغل بينيات وموارد تربوية هشة في غالبيتها، دون توفير الدعم النفسي للمتعلمين(ات) والفاعلين(ات).

ب. الوظيفة الاجتماعية والثقافية والقيمية

- عدم إيلاء السياسات التربوية الوظيفة الثقافية والقيمية للمدرسة الأهمية التي تستحقها، بالقياس لانتظارات المجتمع المغربي وتحولاته الجارية؛
- تدني الصورة القيمية للمدرسة والمدرس، بفعل تراجع الرسالة التربوية، والضعف الملحوظ في أخلاقيات المهنة، والصورة السلبية التي يكرسها الإعلام عنهما، والنقص في جاذبية المهنة.

7 – البحث العلمي

- أ. التمويل
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

8 – الإصلاح والسياسات العمومية

- أ. سياسات الإصلاح
- غياب تصور شمولي لإصلاح المنظومة؛
 - عدم استقرار سياسات التدبير العمومي لقطاعات التربية والتكوين، وغلبة التوجهات السياسية والقرارات الشخصية؛
 - فشل الإصلاحات التربوية حوّل المدرسة إلى حقل للتجارب، على حساب المتعلمين.

ب. منهجية الإصلاح

- ارتباك في الإصلاحات السابقة، وعدم تكامل مشاريعها، واختلالات في تزييلها، بما في ذلك البرنامج الاستعجالي.

9 – تشخيصات تهم الجهة

- عدم تعميم التعليم الأولي، خصوصاً بالعالم القروي، يشكل مشكلاً حقيقياً بالجهة، خصوصاً وأنها يغلب عليها المجال القروي، وشبه الحضري، وذلك بفعل آثاره السلبية

- على مردودية المنظومة الجهوية للتعليم، وتكافؤ الفرص والمساواة وضمان الحق في التربية والتكوين للجميع بشكل عام؛
- خصائص كبير في الأطر التربوية، وارتباك وارتجال كبير في تدبير الخريطة المدرسية، وعدم المرونة في تدبير الموارد البشرية، نتج عنها مشاكل ومعوقات أمام جودة التعليم ونجاح الإصلاح، أهمها:
 - اكتظاظ في الفصول الدراسية؛
 - احتقان أجواء الدراسة بالأقسام ومظاهر التوتر والعنف في سلوكيات المدرسين والمتعلمين؛
 - عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي للمدرسين(ات)، بفعل كثرة وفجائية الانتقالات، عند بداية كل سنة دراسية؛
 - استمرار العديد من المشاكل والمعوقات، التي تعرقل تحقيق جودة العمل التربوي، بفعل غلبة الطابع القروي على الجهة، من قبيل:
 - ضعف البنيات التحتية والتجهيزات والوسائل التعليمية وموارد التعلم؛
 - عدم توافر النقل المدرسي؛
 - محدودية خدمات الإيواء والإطعام؛
 - التغييبات المتكررة للمدرسين وغيرهم من الفاعلين التربويين؛
 - الهدر والانقطاع المدرسيين، وضعف التحصيل الدراسي؛
 - تشتت الخريطة المدرسية؛
 - هيمنة الأقسام المشتركة، وهدر الجهد البيداغوجي في التدريس.
 - ضعف التكوين المستمر بالجهة؛
 - غياب التأطير والمراقبة الفعلية لمؤسسات التعليم الخصوصي؛
 - تفويت المؤسسات التعليمية للقطاع الخاص وللمؤسسات الاقتصادية، دون أخذ بالاعتبار الحاجة إلى البنيات والتجهيزات والوسائل والموارد، وظواهر الاكتظاظ؛
 - هيمنة التدبير الانفرادي لمسؤولي الجهة، وتغييب الشراكة والتشاور والتنسيق؛
 - تدبير قضايا التربية والتكوين بالجهة قلما يأخذ بعين الاعتبار البعد الحقوقي والاجتماعي للمتعلمين والفاعلين التربويين، ويحتكم إلى قرارات إدارية وتقنية خالصة.

II. المحور الاستشراقي

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

أ. الأسلاك والأطوار التعليمية

- إعادة النظر في تنظيم الأسلاك والأطوار التعليمية بالتعليم المدرسي، على أساس التخفيف من سنوات الطور الابتدائي (5 سنوات بدل 6)، والزيادة في سنوات الإعدادي (4 سنوات بدل 3)، بغاية الرفع من مستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ؛
- توحيد التعليم الأولي وضوابطه البيداغوجية.

ب. البنيات والفضاءات والتجهيزات المدرسية

- تجهيز البنيات المحيطة بالمدرسة، وتأهيل الفضاء المدرسي وفق معايير للجودة متبناة وطنياً.

ج. المدرسة ومجالها التربوي المحلي

- أعمال مبدأ تجميع المدارس في إطار مدارس جماعية أو مَرَكَّبَات سوسيو- تربوية بالوسط القروي، مع الاكتفاء بالمستويين: 1 و 2 بالفرعيات؛
- توسيع شبكة مراكز التكوين المهني لتشمل المراكز القروية بالجهة؛
- توسيع شبكة الداخليات في البوادي والأرياف، ولا سيما دور الطالبات، ورفع عدد المنح.

د. الإنصاف والمساواة في التربية والتكوين

- تقليص التفاوت بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي للتربية والتكوين، في ما يتعلق بالمنهج والبرامج، والبنيات والفضاءات؛
- العمل بوحدة المعايير في التعامل مع التعليم الخصوصي والتعليم العمومي (صرامة في تقييد أعداد الفصول بالأول، وتسهيل كبير بالثاني).

هـ. ذوو الحاجات الخاصة

- إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التربوية والتكوينية، ودعم تدرسه في مختلف الأسلاك، من خلال برامج خاصة و عدة ديداكتيكية مناسبة.

2 – المناهج والبرامج والتكوينات

أ. الأسس والغايات

- تأسيس مبادرة الإصلاح على مرتكزات مشروع المجتمع المغربي، ونوع المواطن المأمول، ونموذج المدرسة الذي يريده المغاربة؛
- ضمان تكامل العمل التربوي، على أساس تحقيق الانسجام بين أهداف التعليم وغايات التربية؛

- اعتماد المناهج الجهوية، مع إدماج مكونات الثقافة والبيئة المحليتين.

ب. المقاربات البيداغوجية

- اعتماد مقاربات بيداغوجية تشجع على المبادرة والابتكار، مع ما يقتضيه ذلك من تخفيف من هيمنة المحتويات والتلقين و شحن الذاكرة، وانفتاح على الأنشطة العملية والتطبيقية ذات الصلة ببيئة المتعلمين، والداعية إلى الابتكار، وذلك منذ المستويات الأولى من التعليم؛
- ملاءمة المقاربات البيداغوجية المعتمدة مع خصوصيات المتعلمين الفردية، والمحلية (جغرافياً، واجتماعياً، وثقافياً)؛
- فتح العملية التربوية خارج الفصل وجدران المدرسة؛
- تنويع أنماط التعليم، وخلق مؤسسات للتعليم المهني، إلى جانب التعليم العام والتقني؛
- إحداث التخصص في التعليم الابتدائي، ضماناً للجودة في التدريس.

ج. المضامين والمعارف والكفايات

- مراجعة المضامين التربوية والتكوينية، وتحيينها باستمرار، مع الاستثمار الدائم لأراء الأساتذة، لا سيما المعبر عنها في تقارير المجالس التعليمية، والندوات التربوية؛
- تشجيع التعليم المهني، منذ الإعدادي، وتنظيم تداريب لفائدة المتعلمين للاكتشاف المهني؛
- تعميم التكوين الفني بثتى أنواعه في كل المستويات الدراسية؛
- توسيع دائرة التكوينات في المعلومات، وإدماجها في التدريس؛
- ضرورة الانفتاح على المحيط الدولي، واستثمار التجارب الناجحة، مع استثمار مكونات الهوية الوطنية.

د. الممارسات البيداغوجية والتعلمات والتحصيل الدراسي

- تجريم ظاهرة الساعات الإضافية المؤدى عنها؛
- منح الاستقلالية البيداغوجية للمدرسين(ات) في الاجتهاد، في إطار الأهداف العامة للمناهج والبرامج المعمول بها، وتحفيزهم على ذلك؛
- مراجعة زمن التدريس الذي يرهق التلميذ(ة)، ولا يترك للمدرس فرصة التكوين الذاتي وإغناء الدروس، ويمنعه عن البحث؛
- وضع برنامج شمولي، بتنسيق بين المؤسسة التعليمية والأسر والجمعيات، لتدبير وقت فراغ التلاميذ واستثماره بشكل تربوي؛
- بلورة مصوغات للتعليم عن بُعد.

ه. الوسائط والوسائل الديداجتكية

- توفير المختبرات بالمؤسسات، وتوسيع قاعدة الأعمال المختبرية داخل برامج تعليم المواد العلمية.

و. التقيوم والمردودية

- ربط التقيوم والامتحانات بالكفايات لا بالمعارف والاستظهار؛
- ربط تفسير ضعف التحصيل ونسب النجاح بمجموع العوامل المدرسية وعوامل بيئة التلميذ الاجتماعية، دون اختزالها إلى مسؤولية مدرء المؤسسات.

ز. اللغات بالمنظومة التربوية

- تطوير تعليم اللغات بالمنظومة التربوية يتطلب إعادة النظر في حجم وكثافة الفصول الدراسية، واعتماد بيداغوجيا خاصة بالتواصل والتعبير والاقناع والحوار؛
- إنجاز تقييم حقيقي لسياسة التعريب، والتعجيل في الحسم في معضلة لغات التدريس، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم؛
- عقد مناظرة وطنية حول المسألة اللغوية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

ح. التعليم العتيق

- التخفيف من المناهج والبرامج لكثرة موادها، وتحديث بعضها (تدريس اللغات والمواد الإنسانية).

3 – البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

أ. الإيقاعات الدراسية وخصوصيات المجال المحلي

- مراجعة إيقاعات الدراسة وتكييفها مع الجهات وخصوصياتها الجغرافية والاجتماعية.

ب. الحياة المدرسية والجامعية

- صياغة مشروع متكامل للنهوض بالحياة المدرسية، خصوصاً الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية.

ج. انخراط المحيط والشركاء في العمل التربوي للمدرسة

- تدقيق ومأسسة أدوار الجماعات المحلية في تنمية الشأن التربوي بمجالها الترابي، من خلال:

- وضع قوانين وتشريعات تبين أهداف ومجالات تدخل الجماعات المحلية في الشأن التربوي، في إطار شراكات مع المؤسسة التعليمية؛

- تخصيص ميزانية مضبوطة توضع رهن إشارة الجماعات المحلية، للنهوض بشؤون التربية والتكوين في الإقليم، على أساس عقد شراكات مع الجمعيات المدنية التي تعمل مع مؤسسات الإقليم التعليمية والتربوية؛
- خلق شراكات أوسع بين المؤسسة التعليمية ومحيطها، ومواكبة ذلك بالقوانين والتشريعات؛
- تعديل ميثاق العلاقة مع جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، ووضع آليات لتفعيله، وبرامج ومؤشرات لتقييم أدائها، واعتماد ذلك في تمثيليتها في مجلس الأكاديمية الجهوية، وفي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- إحداث آليات للتنسيق المنتظم بين الأسر وبين المدرسة، لتحقيق التعاون الفعلي بين أهداف التربية والتعليم، وتحسين التحصيل.

4 - الحكامة والتدبير

- أ. التدبير التربوي والمؤسساتي (المدرسي، التكويني، الجامعي)
- مراجعة المقاربات التدبيرية المعتمدة حالياً في تسيير الشأن التربوي، محلياً ووطنياً؛
 - مراجعة النظام الأساسي للفاعلين التربويين، وتكييفه مع مختلف المهام، مع مراعاة خصوصياتها المهنية (تدريس، إدارة، توجيه، تخطيط، إلخ)؛
 - منح المؤسسة التعليمية استقلالية في التدبير وصلاحيات أوسع في تدبير الميزانية الخاصة بها؛
 - العمل بمشروع المؤسسة، مع تأهيل الفاعلين التربويين في ذلك؛
 - ربط التكاليف بالمسؤوليات، بالاستحقاق والمبادرة بالتطوير، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتأمين النتائج الجيدة على كافة المستويات، مع اعتماد آلية الانتخاب بالنسبة لرؤساء الجامعات ومدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
 - في إطار ربط الإصلاح بالجهوية، ينبغي وضع قوانين تبين مجال تدخل الجماعات المحلية في تدبير الشأن التربوي المحلي، مع تخصيص ميزانية قارة لها للنهوض بشؤون التعليم في الإقليم، بالاستعانة بالجمعيات المدنية؛
 - تنظيم يوم دراسي وطني حول وضع الإدارة التربوية، وآفاق تطويرها.

ب. التمويل والتدبير المالي

- إحداث ضريبة تضامنية على الشركات والمقاولات تخصص للتربية والتكوين عامة؛
- مساهمة الأسر في رسوم التسجيل في الجامعات، مع مراعاة تكافؤ الفرص.

ج. التقييم المؤسسي

- ضرورة اعتماد الدولة على آليات محايدة للتقييم، في شكل وكالة أو هيئة مستقلة سياسياً ومؤسسياً؛
- تحديد معايير وطنية واضحة للجودة في مشاريع الإصلاح والتقييم؛
- ضرورة التحكم في شروط التقييم، لأن الأرقام والإحصائيات وحدها لا تكفي للتعبير عن الواقع الفعلي للعمل التربوي وظروفه؛
- اعتماد المقاربات التقييمية على التحليل السببي وتحديد المسؤوليات، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- إصدار تقرير جامعي سنوي حول التعليم بكل جهة؛
- تصنيف المؤسسات المدرسية والجامعية، وتشجيع المؤسسات ذات المردودية الجيدة، وفق مرجعية وطنية للجودة.

5 – العنصر البشري

أ. الإطار والمسار المهني

- خلق إطار موحد حسب الشهادات للفاعلين التربويين، مع تثمين المهنة وجعلها جاذبة للكفاءات؛
- توفير الموارد البشرية الكافية للتعليم الأولي، مع ما يتطلبه ذلك من تأطير قانوني ومهني موحد؛
- إعادة النظر في وضع ووظائف التفتيش التربوي داخل المنظومة التربوية؛
- تأهيل الإدارة التربوية، وتحسين وضعية الأطر الإدارية، مع تحديد واضح لمهامهم؛
- مراجعة وضعية مدرسي التعليم العتيق، مادياً وقانونياً، خصوصاً أمام تضاعف تلاميذ هذا التعليم؛
- اعتماد مقاربة تحفيزية للأطر التربوية، كتقديم الشواهد التقديرية للفاعلين(ات) المتميزين والمجتهدين، وتثمين جهودهم، واستثمارها محلياً ووطنياً؛
- خلق إطار خاص بالمساعدين النفسيين والاجتماعيين، داخل المنظومة التربوية بمختلف مستوياتها، يوظفون خبراتهم لفائدة المتعلمين والفاعلين على حد سواء.

ب. التكوين والتأهيل

- التقليص من التكوين النظري، بمراكز التكوين في مهن التربية والتكوين، وربطه بالمجال الميداني والبحوث الإجرائية؛
- اعتماد التكوينات المستمرة المنتظمة، بناء على تقاسم الرؤية حول الحاجات الفعلية للفاعلين.

ج. مزاولة المهنة

- توفير كافة الشروط اللازمة لمزاولة المهنة، وتحسين ظروف العمل، بما يضمن للمدرسين(ات) الكرامة والحقوق المهنية، ويدفعهم إلى تجويد أدائهم المهني؛
- مأسسة الدعم المادي لفئة المدرسين(ات) العاملين بالمناطق الوعرة والمعزولة والنائية بالوسط القروي والأرياف، وكذا للذين يدرسون للتلاميذ الرحل؛
- إحداث جوائز وطنية وجهوية لتشجيع التجارب والممارسات الناجحة، وفق معايير وطنية للجودة.

د. أخلاقيات المهنة

- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة، بالتنسيق وتشاور مع مختلف هيئات الفاعلين التربويين وشركاء المنظومة.

هـ. الوضع الاجتماعي للفاعل التربوي

- العناية بالوضع النفسي وبالأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التربية والتكوين والبحث العلمي.

6 – الوظائف والخدمات التربوية والاجتماعية للمدرسة

أ. الدعم النفسي – التربوي

- تعيين متخصصين في التنشيط والتتبع النفسي للمتعلمين.

ب. الوظيفة الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة

- خلق مشاريع تعليمية داخل المدرسة ونوادي ثقافية واجتماعية لتنمية حس المواطنة والابتكار؛
- توسيع مبادرات الدعم الاجتماعي للمتعلمين، بالنظر لتأثر تعلماتهم بمستواهم السوسيو – اقتصادي؛
- إنشاء مؤسسة إصلاحية على مستوى الجهات لاستقبال وتأطير التلاميذ الموقوفين عن الدراسة، لأسباب ترتبط بالسلوكيات اللامدنية والعنف وغيرها، وذلك للحد من الانقطاع والهدر المدرسي.

7 – التعليم والتكوين الخصوصي

أ. الوضع

- اعتبار التعليم والتكوين الخصوصي مرفقاً عمومياً مؤدى عنه؛
- توحيد التعليم والتكوين الخاص، وفق أطر مرجعية متفق عليها، وتشجيع الاستثمارات الوطنية، بالتكوين المهني والتعليم العالي؛

- إعادة النظر في الإجراءات التي تشجع التعليم الخصوص على حساب التعليم العمومي، مع إلزامه على احترام القوانين والأطر المرجعية المعتمدة؛
- وضع نظام جبائي خاص بالتعليم والتكوين الخصوصي، مُرفقاً بدعم، على أساس المردودية والاجتهاد في الإسهام في تطوير التربية والتكوين.

ب. الأدوار

- تعزيز أدوار التكوين المهني الخصوصي، على أساس:
 - الشراكة بينه وبين القطاع العمومي؛
 - ضمان عدالة في التعامل مع القطاعين معاً؛
 - ضمان حرية اختيار الأسر فيما بين القطاعين.

8 - البحث العلمي

- توفير الشروط الضرورية للتفرغ للبحث العلمي بالجامعات، خصوصاً حل مشكل اكتظاظ الطلبة؛
- إحداث مختبرات فعلية للبحث بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومجموعات بحث مختصة وفق دفاतर تحملات وتمويل كاف؛
- العمل على توسيع وتدبير الاعتراف من لدن محيط الجامعة بالكفاءات المغربية، بموازاة تأهيل مختبرات البحث؛
- تشجيع وتحفيز البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

9 - الإصلاح والسياسات العمومية

أ. السياسات الإصلاحية

- انقسمت الآراء الواردة في اللقاء الجهوي إلى صنفين:
 - الأول: طالب بإعلان فشل السياسات الإصلاحية الحكومية، والإقرار بمسؤولية الدولة، والبدء بمرحلة جديدة؛
 - الثاني: طالب بالحفاظ على الاستمرارية في العملية الإصلاحية، مع الاستناد إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لأنه توافق وطني.

ب. أولويات الإصلاح

- إعطاء الأولوية في الإصلاحات المقبلة لكل من:
 - العالم القروي على كافة المستويات، المادية والبشرية والمعرفية؛
 - التعليم الأولي والابتدائي؛
 - العنصر البشري العامل في التربية والتكوين والبحث العلمي، تكويناً وتأهلياً وتحفيزاً؛

- مراجعة المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية؛
- لغات التدريس بمنظومة التربية والتكوين؛
- تفعلي الأدوار الثقافية والقيمية والاجتماعية للمدرسة والجامعة ومؤسسات التكوين.

ج. مبادئ ومرتكزات الإصلاح

- ربط توجهات إصلاح التربية والتكوين بالمقتضيات التالية:
 - بلورة استراتيجية قائمة على الفعل، لا على المشاريع التي تفتقد أدنى شروط التفعيل، من حيث تأهيل البنيات والموارد البشرية والمادية؛
 - اعتماد منظور شمولي لعلاقة العمل التربوي للمدرسة بمختلف مكونات الحقل الاجتماعي ذات الصلة بالإنسان والمواطن، والمتعلم خاصة: التربية، الصحة، السكن اللائق، جودة البيئة، الحريات والحقوق الأساسية المدنية والاقتصادية والثقافية، إلخ، خصوصا وأن إصلاح التعليم يرتبط بإصلاح باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى، وتكامل تدخلاتها؛
 - تبني مقاربة مجالية جهوية تنطلق من القاعدة، وتستحضر الخصوصيات الجغرافية والثقافية لكل جهة، وكل وسط داخل الجهة (حضري، شبه حضري، قروي، إلخ)، تجنباً للتصورات الشمولية الجاهزة، أو المرتبطة بواقع تربوي واجتماعي آخر مخالف للواقع المغربي؛
 - التشاور والتعبئة والتواصل مع مختلف الفاعلين حول مشاريع الإصلاح، وتقاسم الرؤية؛
 - انخراط كافة الفاعلين في بلورته، بما في ذلك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وفي تنزيله؛
 - تأهيل العنصر البشري، وتقوية قدراته المنهجية والمعرفية، في علاقة ببرامج الإصلاح وتدبيره، مع توفير الشروط الملائمة لجودة الأداء؛
 - تأهيل المؤسسة التعليمية والجامعية والتكوينية، وتوفير كافة الموارد لتفعيل مشاريع الإصلاح، خارج الاعتبارات والحسابات المالية التي تعتبر قطاع التربية والتكوين مكلفاً، ولا تراعي أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- جعل الإصلاح عملية مستمرة، وفق آليات وطنية و جهوية للرصد والتتبع والتقييم، والتصحيح والاستدراك، تفادياً لارتفانه بالظرفيات السياسية والشخصية؛
- ضرورة انخراط جميع الفاعلين في الإصلاح بحس وطني.

د. منهجية الإصلاح

- إجراء تقييم دقيق للإصلاحات السابقة، منذ الاستقلال، لرصد مسببات الفشل، وعوائق التغيير؛

- الانفتاح على الكفاءات الدولية في بلورة وتنفيذ الإصلاحات، بالنظر لمحدودية الكفاءات الوطنية؛
- التتبع المنتظم لآثار التدابير الإصلاحية داخل الفصول الدراسية والمؤسسات، وعلى مستوى المرادودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية.

10 - مقترحات تهم الجهة

- الأخذ بعين الاعتبار الهوية المحلية؛
- منح المجلس مكانة لملف إدماج الأمازيغية في رؤيته الاستراتيجية؛
- ربط الإصلاح بالجهة بأولويات الوسط القروي في ما يخص:
 - توفير أو تأهيل البنيات التحتية؛
 - إعادة هيكلة الخريطة المدرسية؛
 - توفير الموارد والأطر التربوية؛
 - إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة؛
 - تعميم التعليم الأولي وتحديث أطره؛
 - تقوية الشراكات مع المجتمع المدني والجماعات المحلية؛
 - تحفيز الأطر التربوية العاملة في المناطق الصعبة والنائية والمعزولة؛
 - توسيع الخدمات الاجتماعية، من قبيل دار الطالبات، ورفع المنح للمتعلمين(ات)، وتعميم برنامج " تيسير " على جميع الجماعات القروية، وتعميم المدرسة الجماعية.
- مرونة أكثر في التدبير الإداري بالجهة واطليمها، على أساس التشاور والتشارك والتنسيق الدائم، واعتبار الحقوق والواجبات، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتثمين المبادرة والاجتهاد في تطوير المنظومة.

11 - منهجية عمل المجلس لتنظيم اللقاءات المقبلة للتشارك والتشاور وتقاسم الرؤية

- تنظيم ورشات في المستقبل كصيغة أكثر ملاءمة للتفاعل مع الفاعلين المحليين؛
- تنظيم خرجات وزيارات ميدانية للوقوف على وضعية التربية والتكوين، والمشاكل الفعلية التي يواجهها الفاعلون التربويون على كافة المستويات؛
- إحداث إشارات أو هيئات جهوية، ذات صلة بالمجلس، للوقوف على قضايا التربية والتكوين ومواصلة النقاش والحوار حولها، ورصد تحولات الواقع التربوي، والمستجدات الميدانية والممارسات الناجحة؛
- التنسيق الدائم مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالجهات، وعلى المستوى الإقليمي، بخصوص المواصفات المهنية المتجددة، وتحولات متطلبات سوق الشغل؛

- الانفتاح أكثر على الجمعيات المدنية والرابطات والفيديريات النشيطة في مجال التربية والتكوين بالجهات، في إطار التشاور والتشارك والتنسيق؛
- توسيع اللقاءات الجهوية والمحلية مع منتخبي الجهات لأجل التشاور وتقاسم الرؤية، وتوضيح الرؤية في ما يتعلق بتدخلاتها لتدبير وتطوير التربية والتكوين محليا؛
- الاستثمار الفعلي للمقترحات الجهوية.

ثالثاً: الحصيلة الموضوعاتية للمساهمات المكتوبة

بلغت المساهمات المكتوبة، التي قدمها الحاضرون للجنة المشرفة على تنظيم وتدبير اللقاء من أعضاء المجلس، 50 مساهمة، باسم الأفراد (بما في ذلك التلاميذ والطلبة)، أو الجمعيات المدنية والهيئات السياسية والاجتماعية؛ علماً أن هناك 4 مساهمات (ما يعادل 8 %) كانت مجهولة المرجعية، إذ لم تحمل اسم صاحبها أو صفته؛ ومع ذلك، فقد تم احتسابها واستثمارها.



أ. المحور التشخيصي

التقت تشخيصات المساهمات المكتوبة مع التدخلات الشفوية في العديد من القضايا التي تهم تعميم التربية والتكوين، والحق في التربية والتكوين والإنصاف وتكافؤ الفرص، والمناهج والبرامج، والموارد البشرية، والتدبير التربوي، والإصلاح. ويمكن عرض أهمها، نظراً لتواترها الكبير، في المحاور التالية.

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

- أ. البنيات والفضاءات والتجهيزات المدرسية
 - بنيات لا توفر الفضاءات التربوية الملائمة (من حيث الحجرات والمساحات وأمكنة الدرس والأنشطة الرياضية، والاستراحة، والأنشطة الموازية، وغيرها)؛
 - هدر في الإمكانيات بتوفير قاعات متعددة الوسائط في العديد من المؤسسات دون استعمالها في العملية التربوية.
- ب. الهدر المدرسي والتكرار والتأخر والانقطاع
 - نسب مثيرة للهدر المدرسي، وتراجع في مستويات التحصيل لدى المتعلمين(ات)؛
- ج. الإنصاف والمساواة في التربية والتكوين

- شريحة كبيرة من أطفال المنظومة تلجأ محرومة من التعليم الأولي، مما يحد من إمكانيات تحصيلها، بالقياس إلى شرائح أخرى تلجأ الابتدائي بمكتسبات سابقة؛
- عدم تعميم مراكز التأهيل المهني بالمراكز القروية، مما يسهم في الانقطاع الدراسي والهدر واللامساواة في التربية والتكوين؛
- انعدام الشفافية والمساواة في استفادة الأسر من برنامج تيسير، حيث إن دواير نفس الجماعة القروية، المتشابهة في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، بعضها يستفيد من الدعم المالي، دون البعض الآخر؛
- تواجد تعليمين متوازيين يسيران بوتيرتين مختلفتين: تعليم خصوصي للميسورين، وآخر عمومي للفئات المعوزة ومحدودة الدخل.

2 - المناهج والبرامج والتكوينات

أ. المقاربة المنهجية:

- غالبية البرامج مستوردة، في تغييب للكفاءات الوطنية؛
- المنتج المدرسي من حيث المناهج والكفايات لا يلئم سوق الشغل إلا في النادر؛
- افتقار المناهج والبرامج للبعد الجهوي والمحلي في حياة المتعلمين، وعدم مراعاتها لخصوصيات المناطق؛
- افتقار التعليم الأصيل إلى منهاج وطني في السلك الإعدادي.

ب. المعارف والكفايات والوسائل الديداكتيكية

- إرهاق المتعلمين(ات) بكثرة المحتويات، وأنشطة الحفظ، مما يدفعه إلى النفور من المدرسة؛
- محتويات معرفية بعيدة عن واقع التلاميذ، مع تركيزها على النظري دون الميداني؛
- قطيعة بين برامج الابتدائي وبرامج الثانوي، في العديد من المواد الدراسية؛
- وسائل ديداكتيكية متقدمة وغير مواكبة للمستجدات، خصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- كتب مدرسية يغلب عليها الطابع التوثيقي، مع كثرة أخطائها وضعف في جودة التأليف؛
- نقص في شفافية انتقاء الكتب المدرسية، مما يفتح المجال للزبونية والمحسوبية، والهاجس التجاري، دون المعايير التربوية.

ج. التقييم والامتحانات

- امتحانات تركز على الذاكرة، وتولد الإحباط لدى المتعلمين(ات)، إضافة إلى الغش؛
- عدم انسجام الخريطة المدرسية والامتحانات الجهوية والمراقبة المستمرة، مع غياب عتبة للنجاح تتوافق مع قدرات المتعلمين(ات).

د. اللغات بالمنظومة التربوية

- عدم انسجام لغات التدريس في المنظومة التربوية؛

- اعتماد تدريس اللغات طرقاً وأساليب غير وظيفية، مع إهمال التواصل الشفوي والبعد الثقافي.

3 – البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

أ. أدوار المدرسة

- اقتصار دور المدرسة على نقل المعرفة، دون تأطير الحياة في شموليتها؛
- افتقاد المدرسة لوظيفة الإشعاع، وتأثرها بالقيم السلبية للمحيط، مع محدودية في الإبداع وحرية التصرف لدى الفاعلين التربويين.

ب. الإيقاعات الدراسية وخصوصيات المجال المحلي

- عدم تناغم الإيقاعات المدرسية مع إيقاعات المجتمع المحلي؛
- الحصر المخصصة للتعليم بالابتدائي تثقل كاهل المتعلمين(ات)، وتتهك المدرسين، ولا تترك لهم مجالاً للتفرغ للأنشطة التثقيفية والفنية والرياضية.

ج. الحياة المدرسية والجامعية

- ضعف المنظومة القيمية للمدرسة، أمام تفشي العنف المدرسي وظواهر اللانضباط في صفوف المتعلمين والطلبة.

د. الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والنوادي المدرسية

- إهمال الأنشطة الموازية التي تحبب للمتعلمين المدرسة وتزودهم بطاقات تدفهم لإبراز مؤهلاتهم الثقافية والفنية والرياضية.

هـ. انخراط المحيط والشركاء في العمل التربوي للمدرسة

- كثيراً ما لا يتم إشراك شركاء المدرسة في مشروع إصلاح التربية والتكوين، لا سيما الأسر وقطاعات الإعلام والثقافة والبيئة، إلخ؛
- ضعف الفعالية الداخلية للمنظومة التربوية ساهم في تراجع الثقة في المدرسة العمومية، وتدني القيمة المعنوية للعاملين بها.

4 – الحكامة والتدبير

أ. هيكلية التربية والتكوين

- عدم وجود سياسة واضحة المعالم لإيجاد جسور بين التعليم الأصيل وبين التعليم العام، أو بين التكوين المهني والتعليم العالي؛
- محدودية الممرات المساعدة على تغيير المسار الدراسي حسب اختيارات التلاميذ ومؤهلاتهم، كما أن عدد من المؤسسات التعليمية لا تتوفر على جميع الشعب التي يمكن الدراسة بها.

- ب. التدبير التربوي والمؤسساتي (المدرسي، التكويني، الجامعي)
- خضوع المؤسسة التعليمية لنصوص تشريعية قديمة، وتهافت المذكرات طيلة السنة على المؤسسات يخلق ارتباكاً في تدبير العمل التربوي محلياً؛
 - تدبير محلي ووطني يخضع لإكراهات إدارية وتقنية، ويفتقد المقاربة الاجتماعية والتربوية، سواء تعلق الأمر بالخريطة المدرسية، أو الحركة الانتقالية، أو الإيقاعات الدراسية؛
 - تعامل الإدارة المدرسية مع المتعلمين تفتقد أدنى شروط الكرامة واحترام الشخص الإنساني، وتحتكم إلى الأمر والسلطة أكثر من التفهم والتواصل والتعاون التربوي الفعال.

5 – العنصر البشري

- أ. الإطار والمسار المهني
- النقص الحاد في الموارد البشرية (أطر التفتيش التربوي والتوجيه والتدريس والتدبير)، مما يتولد عنه مشاكل في تأطير الفاعلين التربويين، واختلالات في الخريطة التربوية للمؤسسات، إضافة إلى الاكتظاظ والأقسام المشتركة، وعدم استقرار الأطر التربوية للتدريس بفعل كثرة التكاليف في بداية كل سنة دراسية.

ب. التكوين والتأهيل

- ضعف تكوين الخريجين الجدد، فيما يتعلق بالجوانب العملية والتشريبية؛
- غياب للتكوينات المستمرة الفعلية المواكبة للمستجدات، مقابل أنشطة شكلية عديمة الفائدة؛
- التأطير التربوي للمدرسين محدود جداً، علاوة على الشرح الواضح بين العملية التعليمية – التعليمية وبين آليات المصاحبة والتوجيه والإرشاد والمذكرات الوزارية.

ج. مزاولة المهنة

- انعدم تحفيز الأطر المجتهدة والمواظبة وتشجيع المبادرات المجتهدة؛
- معايير الحركة الانتقالية غير منصفة.

6 – الوظائف والخدمات التربوية والاجتماعية للمدرسة

- غياب الدعم التربوي واستفحال التعاطي للساعات الإضافية المؤدى عنها.

8 – الإصلاح والسياسات العمومية

- إصلاحات متكررة، لكنها تعاني من مشاكل وصعوبات في التنزيل، من حيث المنهجية، أو الآليات المعتمدة، أو ضعف الكفاءة العلمية والتدبيرية للمكلفين بالتنزيل،

أو التتبع والتقييم المرحلي، أو محدودية تكوينات الفاعلين التربويين، أو التواصل داخل المنظومة ومع المحيط.

ج. سياسات الإصلاح

- عدم استمرارية السياسة التربوية عبر تعاقب الحكومات والمسؤولين، إضافة إلى تضارب الرؤى الإصلاحية، من حيث الأهداف رغم وجود مرجعيات كالميثاق والكتاب الأبيض.

9 - تشخيصات تهم الجهة

أ. التعليم بالوسط القروي

- التعليم بالوسط القروي يعيش وضعية مزرية رغم الجهود المبذولة، لأنه ما زال يعاني من مشاكل التهميش والعزلة والفقر والامية، على جانب الاختلالات ذات الطابع التربوي؛

- قصور المفهوم المعتمد في التعميم، لأنه يركز فقط على إحداث المؤسسات في المناطق النائية والمعزولة، دون اعتبار للمتعلمين(ات) الصغار وظروف انتقالهم للمدرسة، ونوع البيئة المحيطة بها، وظروف اشتغال المدرسين.

ب. الخدمات التربوية الخاصة بالداخليات

- تردى العديد من الخدمات التربوية الخاصة بالداخليات، بالوسط القروي، والحضري أحياناً، لأسباب عديدة، أهمها:

- إسناد تسيير بعض المصالح والخدمات، كالداخليات والمطاعم المدرسية، بدون استحضار معايير الكفاءة والخبرة، وارتجال كبير في التدبير، خصوصاً في تطبيق نظام الصفقات مع المناولين، وفي استخدام الأعوان بالأقسام الداخلية؛
- اختزال عرض الداخليات في بعض الخدمات التربوية، وتقادماً التجهيزات والمباني في العديد من الداخليات، وتدني الخدمة الصحية والتأطير الثقافي؛
- عدم توفر اعتمادات كافية لصيانة الداخليات، مع تعقد مساطر الصرف، وضعف المراقبة، خصوصاً للوثائق والتتبع المنتظم للتدبير؛

- تفاوتات كبيرة في ظروف التعلم والتدريس فيما بين المؤسسات، لا سيما بين القروي والحضري، وداخل الحضري ذاته، بفعل الاكتظاظ، وعدم استقرار الخريطة المدرسية والتربوية للمؤسسات، والارتجال في التدبير؛

- عدم استقرار نسبة كبيرة من المدرسين بفعل الانتقالات التي تتم بواسطة التكليف، بسبب عدم استقرار الخريطة المدرسية، واعتماد مقاربة غير متكاملة وغير متوازنة للموارد البشرية على المستوى المحلي (مؤسسات بفائض كبير من المدرسين(ات)، مقابل خصائص بمؤسسات أخرى؛ مؤسسات جديدة لم يلتحق بها التلاميذ(ات) حتى

أواخر أكتوبر، مقابل مؤسسات أخرى تستقبل أعداداً من التلاميذ(ات) تتجاوز طاقتها الاستيعابية، إلخ).

II. المحور الاستشراقي

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

أ. المدرسة ومجالها التربوي المحلي

- العمل بالمدارس الجماعية بالوسط القروي؛
- توسيع شبكة مراكز التكوين المهني لتشمل المراكز القروية بالجهة؛
- توسيع شبكة الداخلات في البوادي والأرياف، ولا سيما دور الطالبات، ورفع عدد المنح.

ب. الأسلاك والأطوار التعليمية

- إعادة النظر في تنظيم الأسلاك والأطوار التعليمية بالتعليم المدرسي، على أساس إدماج التعليم الأولي وفرض إلزاميته، وتوحيد ضوابطه البيداغوجية والقانونية، ومعايير الولوج والمسارات المهنية للمربين.

ج. البنيات والفضاءات والتجهيزات المدرسية

- تجهيز البنيات المحيطة بالمدرسة، وتأهيل الفضاء المدرسي وفق معايير للجودة متقاسمة محلياً ووطنياً.

د. الإنصاف والمساواة في التربية والتكوين

- تقليص التفاوت بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي للتربية والتكوين، على مستوى المناهج والبرامج، والبنيات والفضاءات؛
- العمل بوحدة المعايير في التعامل مع التعليم الخصوصي والتعليم العمومي (صرامة في تقييد أعداد الفصول بالأول، وتساهل كبير بالثاني)؛
- تعزيز مقاربة النوع فيما يخص التعلّيمات والدعم والمسؤوليات.

هـ. ذوو الحاجات الخاصة

- إعداد برامج خاصة بتربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم تدرّسهم في مختلف الأسلاك.

2 – المناهج والبرامج والتكوينات

أ. الأسس والغايات

- تأسيس مبادرة الإصلاح على مرتكزات مشروع المجتمع المغربي، ونوع المواطن والإنسان المستقبلي؛
- ضمان تكامل أهداف التعليم وغايات التربية، مع العمل على ضمان انسجام المنظومة المعرفية والقيمية للمدرسة والجامعة؛
- اعتماد المناهج الجهوية، مع إدماج مكونات الثقافة والبيئة المحليتين.

ب. المقاربات البيداغوجية

- مراجعة المناهج والبرامج في ضوء تقييم المداخل المعتمدة (التربية على الاختيار، التربية على القيم، استحضار المستجدات في المجال التربوي والمقاربات)؛
- اعتماد مقاربات بيداغوجية تشجع على المبادرة والابتكار، مع ما يقتضيه ذلك من تخفيف من هيمنة المحتويات والتلقين و شحن الذاكرة، وانفتاح على الأنشطة العملية والتطبيقية ذات الصلة ببيئة المتعلمين، منذ المستويات الأولى من التعليم؛
- ملاءمة المقاربات البيداغوجية المعتمدة مع خصوصيات المتعلمين الفردية، والمحلية (جغرافياً، واجتماعياً، وثقافياً)؛
- اعتماد برامج تعليمية تراعي الإشكالات وتحديات المجتمع المغربي، وتستحضر قضايا المجتمع المغربي (الحقوق والواجبات، البيئة، التعدد الثقافي، التكنولوجيات الجديدة، إلخ)؛
- فتح العملية التربوية خارج الفصل وجدران المدرسة؛
- اعتماد نظام الوحدات والتخصص في تدريس مواد التعليم الابتدائي؛
- مراجعة الغلاف الزمني للتدريس بالتعليم الابتدائي؛
- تخصيص أساتذة للتربية البدنية بالابتدائي، وتأهيلهم لهذا الشأن؛
- تنويع أنماط التعليم، وتوسيع مجال التعليم المهني بالتعليم المدرسي، وفتح المجال لاستكمال التعليم العالي بالمدارس العليا أمام متدربي التكوين المهني المتفوقين؛
- إحداث شعب جديدة ومتنوعة للتكوين المهني ذات برامج مرنة تتماشى مع المشاريع المهيكلة الكبرى للمغرب؛
- إعادة هيكلة وبناء منهاج التعليم الأصيل، والآليات المؤسسية المواكبة لتدبيره محلياً و جهوياً ووطنياً، وتمكينه من الأطر المؤهلة.

ج. المضامين والمعارف والكفايات

- مراجعة المضامين التربوية والتكوينية، وتحيينها باستمرار، مع الاستثمار الدائم لأراء الأساتذة؛
- تشجيع التعليم المهني، منذ الإعدادي، وتنظيم تداريب لفائدة المتعلمين للاكتشاف المهني؛
- تعميم مواد التعليم الفني في كل المستويات الدراسية؛
- توسيع دائرة التكوينات في المعلومات، وإدماجها في التدريس.

د. الممارسات البيداغوجية والتعلمات

- التعامل بحزم مع التعاطي للساعات الإضافية المؤدى عنها؛
- منح الاستقلالية البيداغوجية للمدرسين(ات) في الاجتهاد والمبادرة، في إطار الأهداف العامة للمناهج والبرامج؛

- مراجعة زمن التدريس الذي يرهق التلميذ(ة) بالابتدائي، ويقيد المدرس ويمنعه من فرص التكوين الذاتي والبحث.

هـ. الوسائط والوسائل اليداكتيكية

- إدخال تعديلات على دفاتر تحميلات إعداد الكتب المدرسية وفق البنود الجديدة للدستور؛
- الانفتاح على توظيف تكنولوجيا الإعلام والتواصل؛
- توفير الوسائل التعليمية، وإدماج التكنولوجيات الجديدة في التربية والتكوين؛
- توفير المختبرات بالمؤسسات، وتوسيع قاعدة الأعمال المخبرية داخل برامج تعليم المواد العلمية.

و. التقويم والمردودية

- اعتماد معايير وطنية موحدة للامتحانات، وفق مقاربة الجودة والنجاعة والمرونة؛
- ربط التقويم والامتحانات بالكفايات لا باستظهار المعارف والحفظ؛
- إعادة النظر في نظام المراقبة المستمرة لانحرافه عن أهدافه.

ز. اللغات بالمنظومة التربوية

- مراجعة الاختيارات في مجال تدريس اللغات وتحيينها وفق ما نص عليه الدستور، والحسم في معضلة لغات التدريس، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم؛
- ربط تدريس اللغات بالمنظومة بتحويلات المجال الثقافي وتوسع مجتمع المعرفة، وسياسة الانفتاح التي ينهجها المغرب محلياً وعالمياً؛
- تطوير وضع اللغات بالمنظومة بإرساء آليات يوكل لها أمر تهيئة لغوية، وتشجيع البحث العلمي في الدراسات اللغوية؛
- تطوير تعليم اللغات بالمنظومة التربوية يتطلب إعادة النظر في حجم وكثافة الفصول الدراسية، واعتماد بيداغوجيا خاصة بالتواصل والتعبير والاقناع والحوار، مع توفير الوسائل التعليمية اللازمة لتطبيق المقاربات الخاصة بتعليم اللغات.

3 - البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

أ. الإيقاعات الدراسية وخصوصيات المجال المحلي

- مراجعة إيقاعات المدرسية وتكييفها مع الجهات وخصوصياتها الجغرافية والاجتماعية.

ب. الحياة المدرسية والجامعية

- صياغة مشروع متكامل للنهوض بالحياة المدرسية، خصوصاً الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية؛
- تحفيز التلاميذ(ات) المتفوقين محلياً وجهوياً، وتخصيص منح ومكافآت لهم؛
- إحداث مراكز الاستماع والوساطة التربوية بالمؤسسات التعليمية والجامعية العمومية؛
- الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وأنشطة المواطنة بالمؤسسات التعليمية والجامعية.

ج. انخراط المحيط والشركاء في العمل التربوي للمدرسة

- تدقيق ومأسسة أدوار الجماعات المحلية في تنمية الشأن التربوي بمجالها التربوي، من خلال تخصيص ميزانية مضبوطة توضع رهن إشارة الجماعات المحلية، للنهوض بشؤون التربية والتكوين في الإقليم؛
- التنسيق المنتظم بين الأسر وبين المدرسة، لتحقيق التعاون الفعلي بين أهداف التربية والتعليم، وتحسين التحصيل.

4 - الحكامة والتدبير

د. الإطار القانوني والتشريعي

- تحيين النصوص التشريعية المنظمة لسير العملية التعليمية، واستصدار نصوص تواكب المستجدات في ضوء الظواهر التربوية التي لها أثر كبير في المنظومة التربوية؛
- وضع قانون أساسي للإدارة التربوية يشمل كيفية ولوج المهنة والتكوين الأساس والإطار والمهام، إلخ؛
- تجديد النصوص التشريعية الخاصة بالمؤسسة التعليمية، مع إعادة النظر في قوانين ومساطر التكليف بالمسؤوليات الإدارية داخل المؤسسات وعلى مستوى المناطق التربوية والجهات؛
- سن تشريعات ووضع آليات لـ:
 - المساعدة والدعم التربويين؛
 - المصاحبة الاجتماعية والنفسية للمتعلمين(ات)، وتعميم مراكز الإنصات لهم.
- إعداد دلائل للتسيير وفق النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، تساعد المدبرين على معرفة المساطر الواجب اتباعها في تسيير المؤسسات؛

- إحداث نظام لتحفيز المؤسسات المجدة، وتشجيعها، مع اعتماد شبكات مرجعية وطنية وجهوية للجودة؛
- تعديل الميثاق الجماعي بما يضمن التنصيب على انخراط المجالس المنتخبة في تحمل مسؤوليتها تجاه المدرسة العمومية مالياً وتديبيرياً؛
- هـ. التدبير التربوي والمؤسساتي (المدرسي، التكويني، الجامعي)**
- مراجعة المقاربات التديبيرية المعتمدة حالياً في تسيير الشأن التربوي، محلياً ووطنياً، خصوصاً التدابير التي تشجع العرض التربوي الخصوصي على حساب المدرسة العمومية؛
- تدبير معقلن للخريطة المدرسية، وفق منظور مجالي مندمج، يراعي الخصوصيات الاجتماعية، بشكل يتجاوز المقاربة الكمية الخالصة؛
- تفعيل العمل بمشروع المؤسسة، وتوفير الاعتمادات الكافية لذلك؛
- مراجعة تركيبة مجالس الأكاديميات وأدوارها؛
- تقوية وتحديث نظام التوجيه التربوي بجميع أسلاك المنظومة؛
- خلق شراكات أوسع بين المؤسسة التعليمية ومحيطها، ومواكبة ذلك بالقوانين والتشريعات؛
- مراجعة النظام الأساسي للفاعلين التربويين، وتكييفه مع مختلف المهام، مع مراعاة خصوصياتها المهنية (تدريس، إدارة، توجيه، تخطيط، إلخ)؛
- منح المؤسسة التعليمية استقلالية في التدبير وصلاحيات أوسع في تدبير الميزانية الخاصة بها، على أساس تحديد الأطر المرجعية لهذه الاستقلالية ووضع قوانين وضوابط للتدبير؛
- ربط التكاليف بالمسؤوليات، بالاستحقاق والمبادرة بالتطوير، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة، واثمين النتائج الجيدة على كافة المستويات؛
- في إطار ربط الإصلاح بالجهوية، ينبغي وضع قوانين تبين مجال تدخل الجماعات المحلية في تدبير الشأن التربوي المحلي، مع تخصيص ميزانية قارة لها للنهوض بشؤون التعليم في الإقليم؛
- إشراك حقيقي للهيئات الاجتماعية والنقابية في تدبير الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل التربوي وتقوية القدرات التديبيرية؛
- إعادة النظر في أساليب التأطير التربوي للفاعلين التربويين، ولا سيما المدرسين؛
- تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والعمل وفق نظام تشاركي وتعاوني بهدف تمكين المتعلمين من الاندماج في الحياة المهنية والاجتماعية.

و. التمويل والتدبير المالي

- الحفاظ على مجانية التعليم بالنسبة للأسر؛

- إحداث ضريبة تضامنية على الشركات والمقاولات تخصص للتربية والتكوين عامة.

ز. التقييم المؤسسي

- ضرورة اعتماد الدولة على آليات محايدة للتقييم، في شكل وكالة أو هيئة مستقلة مالياً ومؤسسياً؛
- تحديد معايير واضحة للجودة في مشاريع الإصلاح والتقييم؛
- ضرورة التحكم في شروط التقييم، لأن الأرقام والإحصائيات وحدها لا تكفي للتعبير عن الواقع الفعلي للعمل التربوي وظروفه؛
- تصنيف المؤسسات المدرسية والجامعية، وتشجيع المؤسسات ذات المردودية الجيدة، وفق مرجعية وطنية للجودة.

5 – العنصر البشري

أ. الإطار والمسار المهني

- توفير الموارد البشرية الكافية للتعليم الأولي، والإطار القانوني الملائم لها ولخصوصيات مهامها؛
- تقييم مؤسساتي لتنظيم التفيتش، وضبط مفهوم الاستقلالية الوظيفية لجهاز التفيتش التربوي، وتدقيق أدواره، ومعايير الولوج؛
- تأهيل الإدارة التربوية، وتحسين وضعية الأطر الإدارية، مع تحديد واضح لمهامهم واختصاصاتهم، ودعمهم بالموارد؛
- توفير الأطر المختصة في التوجيه والإعلام؛
- تقييم مردودية الفاعلين التربويين بنتائج التلاميذ والمؤسسات بالنسبة لجميع مستويات العمل التربوي والتدبير؛
- خلق إطار خاص بالمساعدين النفسيين والاجتماعيين، داخل المنظومة التربوية بمختلف مستوياتها، يوظفون خبراتهم لفائدة المتعلمين والفاعلين على حد سواء؛
- اعتماد مساطر خاصة بترقية أطر الإدارة التربوية.

ب. التكوين والتأهيل

- إعادة النظر في شروط ولوج مراكز التكوين ومدة التكوينات؛
- ربط التكوينات الأساس بالمجال الميداني وخصوصيات الجهات؛
- اعتماد التكوينات المستمرة المنتظمة، بناء على تقاسم الرؤية حول الحاجات الفعلية للفاعلين.

ج. مزاولة المهنة

- توفير كافة الشروط اللازمة لمزاولة المهنة، وتحسين ظروف العمل، بما يضمن للمدرسين(ات) الكرامة والحقوق المهنية والاستقرار النفسي؛

- توفير الدعم المادي لفئة المدرسين(ات) العاملين(ات) بالمناطق الوعرة والمعزولة والنائية بالوسط القروي والأرياف؛
- تحفيز الفاعلين التربويين من المجتهدين وذوي المبادرات الخلاقة تربوياً.

د. أخلاقيات المهنة

- التعامل الإنساني القائم على الاحترام والحقوق، مع كافة المتعلمين(ات) بالمنظومة التربوية؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة، بتنسيق وتشاور مع مختلف هيئات الفاعلين التربويين وشركاء المنظومة؛
- إدماج الأخلاقيات المهنية وثقافة الحقوق والواجبات ضمن التكوينات الأساس والمستمرة.

ه. الوضع الاجتماعي للفاعل التربوي

- العناية بالوضع النفسي وبالأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التربية والتكوين والبحث العلمي.

6 – الوظائف والخدمات التربوية والاجتماعية للمدرسة

- تعيين متخصصين في التنشيط والنتبع النفسي للمتعلمين؛
- تنمية التنشيط الثقافي والفني، ونوادي المواطنة داخل المدرسة؛
- تعزيز المنظومة القيمية للمدرسة؛
- توسيع مبادرات الدعم الاجتماعي للمتعلمين، وتحفيزهم.

7 – التعليم والتكوين الخصوصي

ج. الوضع

- اعتبار التعليم والتكوين الخصوصي مرفقاً عمومياً مؤدى عنه؛
- إلزام التعليم الخصوصي على احترام القوانين والأطر المرجعية المعتمدة، وتوفير موارده الخاصة به؛
- وضع نظام جبائي خاص بالتعليم والتكوين الخصوصي، على أساس المردودية والاجتهاد في الإسهام في تطوير التربية والتكوين.

8 – البحث العلمي

- توفير الشروط الضرورية للتفرغ للبحث العلمي بالجامعات، خصوصاً حل مشكل اكتظاظ الطلبة؛
- تشجيع البحث التربوي واعتماده في اتخاذ القرارات الملائمة.

9 - الإصلاح والسياسات العمومية

أ. السياسات العمومية

- استثناء منظومة التربية والتكوين من السياسة التقشفية، لأنها قضية وطنية، وعلمية وسياسية، واستراتيجية بالنسبة لوحدة المغرب، والقطع مع المقاربات المحاسبانية التقنوية، التي تعتبر قطاع التعليم قطاعاً مكلفاً ومرهقاً لميزانية الدولة؛
- توفر إرادة حقيقية للإصلاح، والالتزام بمقتضياته المادية والمالية والبشرية؛
- اعتماد مقاربة شمولية مدمجة للإصلاح التربوي، في ارتباط بباقي مشاريع وبرامج القطاعات الأخرى، في أفق الرفع من مؤشر التنمية البشرية؛
- تبني خطة إصلاحية واضحة المعالم، متسمة بواقعية الأهداف والتناغم مع الخصوصيات المحلية، مع الرفع من النفقات المخصصة للإصلاح، ووضع مؤشرات ومعايير التقويم والتتبع المرحلي؛
- تحديد أولويات الإصلاح من خلال التصدي للمعضلات البارزة ذات الأثر المباشر على جودة التعلّمات والأداء المهني؛
- ربط الإصلاح التربوي وتأهيل الموارد بالعناية بالشروط الاجتماعية لعمّهم، ولا سيما أنظمة الحماية والتقاعد وضمان الحق في التكوين مدى الحياة والتنمية المهنية.

ب. مبادئ ومرتكزات الإصلاح

- تبني مقاربة مجالية جهوية تنطلق من القاعدة، وتستحضر الخصوصيات الجغرافية والثقافية لكل جهة، وكل وسط داخل الجهة؛
- التشاور والتعبئة والتواصل مع مختلف الفاعلين؛
- تأهيل المؤسسة التعليمية والجامعية والتكوينية، وتوفير كافة الموارد لتفعيل مشاريع الإصلاح؛
- الاستمرارية في الإصلاح، مع التتبع والتقييم.

ج. أولويات الإصلاح

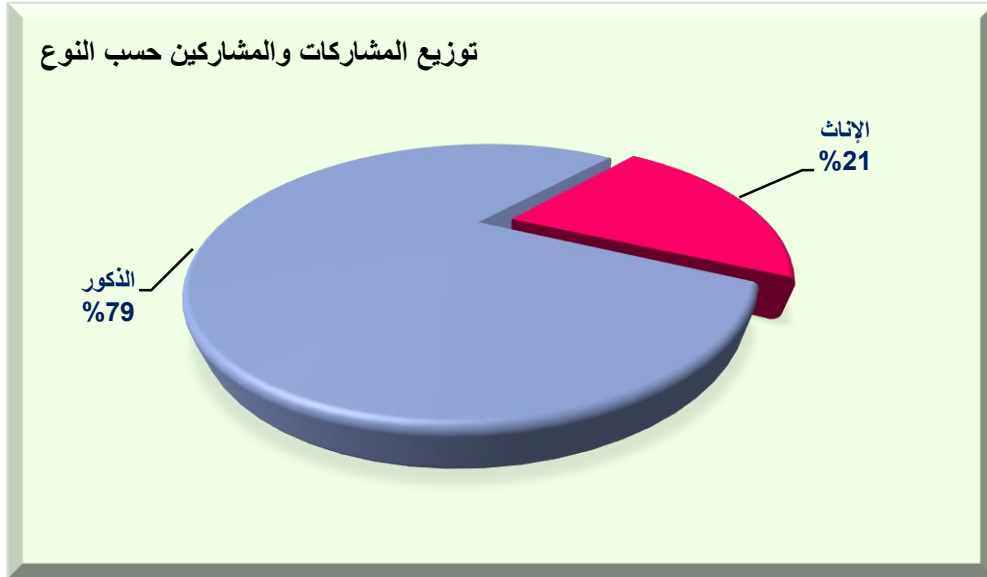
- إعطاء الأولوية في الإصلاحات المقبلة لكل من التعليم الأولي والابتدائي بالوسط القروي، وتأهيل العنصر البشري العامل في التربية والتكوين والبحث العلمي، ومراجعة المناهج والبرامج، واللغات، وتفعيل الأدوار الثقافية والقيمية والاجتماعية للمدرسة والجامعة ومؤسسات التكوين.

الملحق 1:

توزيع المشاركات والمشاركين حسب النوع،
وحسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

توزيع المشاركات والمشاركين حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
الإناث	52	20,96
الذكور	193	79,03
المجموع	245	99,99



توزيع المشاركات والمشاركين حسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية		
النسبة المئوية / 245	التكرار	
3,26	8	الأحزاب السياسية
4,08	10	المنظمات
4,89	12	المنتخبون المحليون والبرلمانيون
0	0	الفاعلون الاقتصاديون
8,57	21	الجمعيات المدنية
3,67	9	ممثلو السلطة المحلية والجهوية
24,47	60	المجموع

توزيع المشاركات والمشاركين حسب هيئات التدريس والتكوين

هيئات التدريس والتكوين		
النسبة المئوية / 245	التكرار	
41,63	102	التعليم المدرسي
12,24	30	التعليم العالي
6,12	15	التكوين المهني
0,81	2	التعليم العتيق
60,80	149	المجموع

توزيع المشاركات والمشاركين حسب فئات المتعلمين(ات)

فئات المتعلمين		
النسبة المئوية / 245	التكرار	
3,67	9	التلاميذ
0,40	1	الطلبة
0,40	1	المتدربون بالتكوين المهني
4,74	11	المجموع

المشاركات والمشاركون من ممثلي الإعلام والصحافة المحلية والوطنية

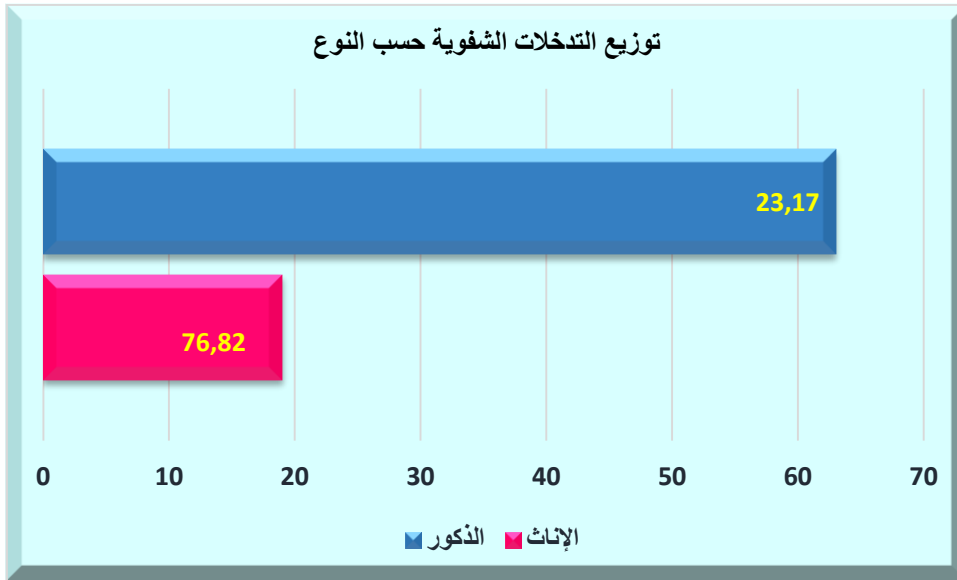
الصحافة المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية		
النسبة المئوية / 245	التكرار	
10,20	25	الصحافيات والصحافيون

الملحق رقم 2:

توزيع التدخلات الشفوية للمشاركات والمشاركين، حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية

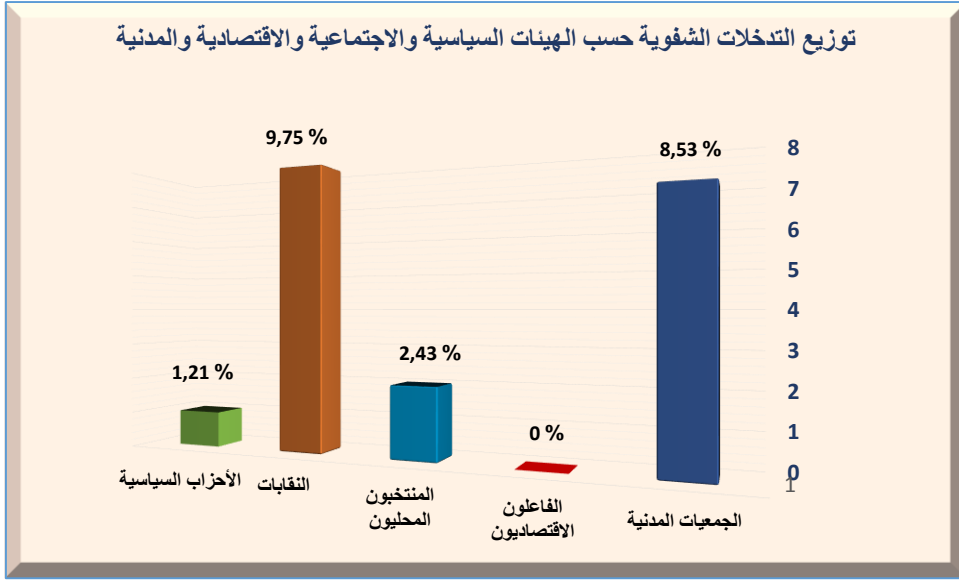
توزيع التدخلات الشفوية حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية / 82
الإناث	19	23,17
الذكور	63	76,82
المجموع	82	99,99



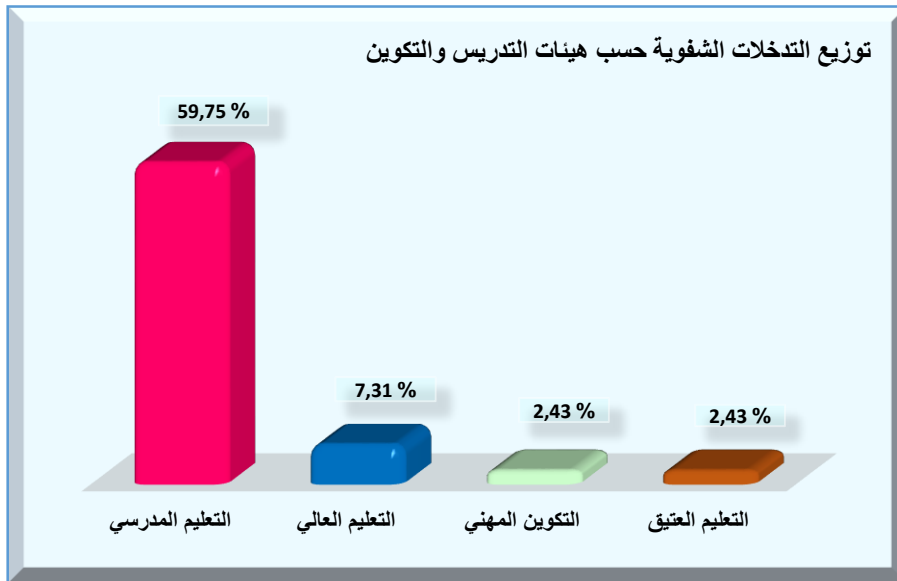
توزيع التدخلات الشفوية حسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية		
النسبة المئوية / 82	التكرار	
1,21	1	الأحزاب السياسية
9,75	8	النقابات
2,43	2	المنتخبون المحليون والبرلمانيون
0	0	الفاعلون الاقتصاديون
8,53	7	الجمعيات المدنية
21,92	18	المجموع



توزيع التدخلات الشفوية حسب هيئات التدريس والتكوين

هيئات التدريس والتكوين		
النسبة المئوية / 82	التكرار	الهيئة
59,75	49	التعليم المدرسي
7,31	6	التعليم العالي
2,43	2	التكوين المهني
2,43	2	التعليم العتيق
71,92	59	المجموع

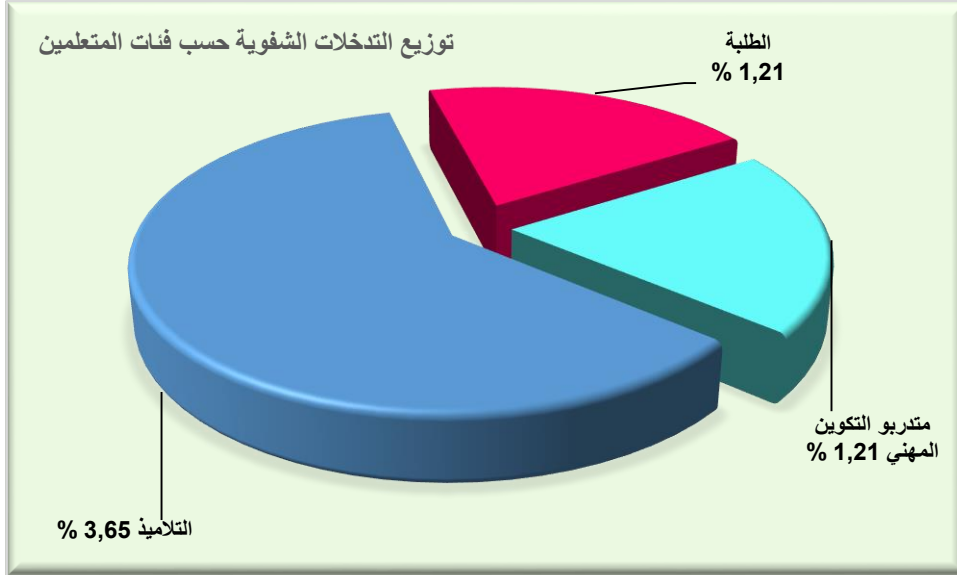


توزيع التدخلات الشفوية حسب الفئات المهنية للتعليم المدرسي

الفئات المهنية للتعليم المدرسي		
النسبة المئوية / 82	التكرار	
41,46	34	فئة التدريس
4,87	4	فئة التفتيش والتوجيه
13,41	11	فئة الإدارة التربوية
59,74	49	المجموع

توزيع التدخلات الشفوية حسب فئات المتعلمين(ات)

فئات المتعلمين		
النسبة المئوية / 82	التكرار	
3,65	3	التلاميذ
1,21	1	الطلبة
1,21	1	المتدربون بالتكوين المهني
6,07	5	المجموع



الملحق رقم 3:

توزيع المساهمات المكتوبة للمشاركات والمشاركين، حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية

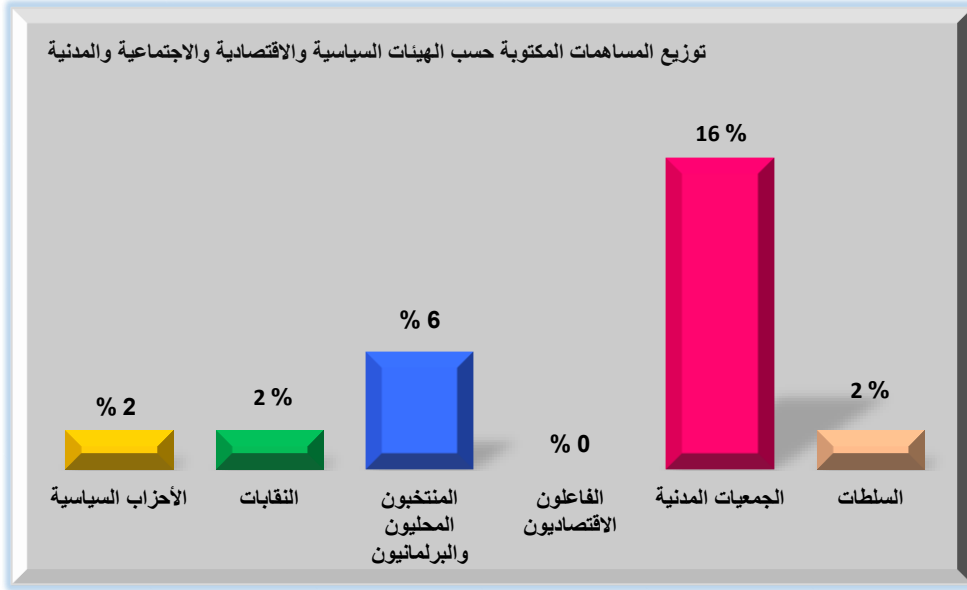
توزيع المساهمات المكتوبة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية / 50
الإناث	14	28
الذكور	32	64
المجموع	46 (+ 4 مساهمات مجهولة المرجعية من حيث النوع)	92 (+ 8)



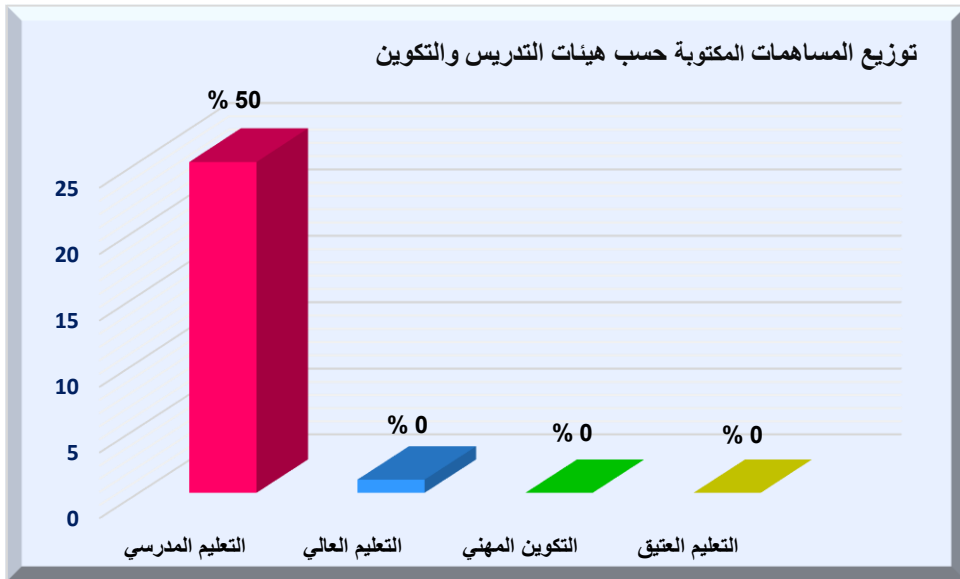
توزيع المساهمات المكتوبة حسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية		
النسبة المئوية / 50	التكرار	
2	1	الأحزاب السياسية
2	1	النقابات
6	3	المنتخبون المحليون والبرلمانيون
0	0	الفاعلون الاقتصاديون
16	8	الجمعيات المدنية
2	1	السلطات
28	14	المجموع



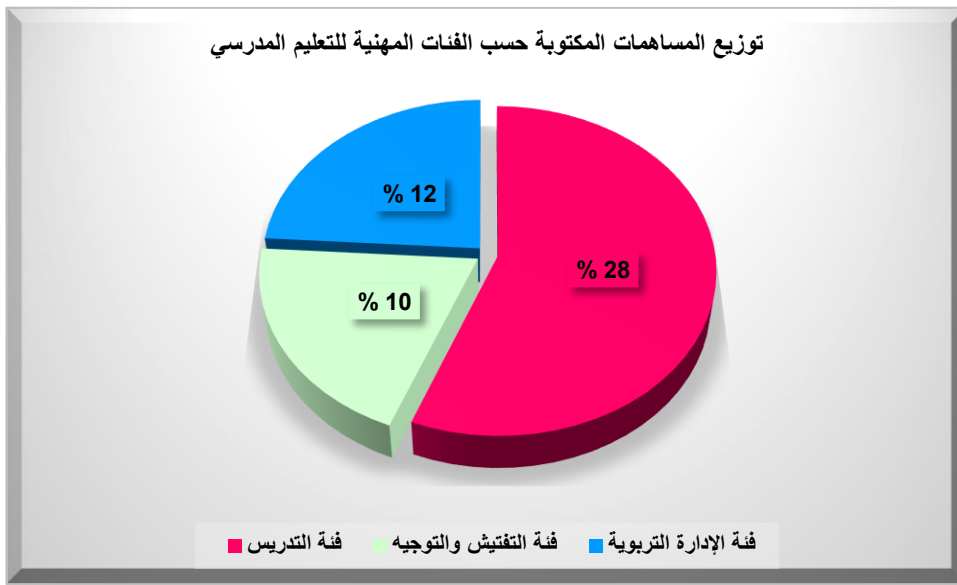
توزيع المساهمات المكتوبة حسب هيئات التدريس والتكوين

هيئات التدريس والتكوين		
النسبة المئوية / 50	التكرار	
50	25	التعليم المدرسي
2	1	التعليم العالي
0	0	التكوين المهني
0	0	التعليم العتيق
52	26	المجموع



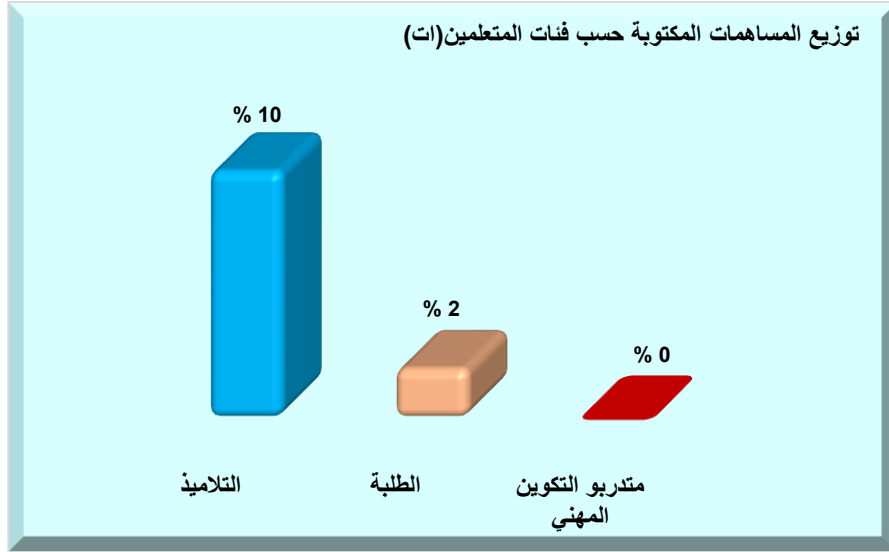
توزيع المساهمات المكتوبة حسب الفئات المهنية للتعليم المدرسي

الفئات المهنية للتعليم المدرسي		
النسبة المئوية / 50	التكرار	
28	14	فئة التدريس
10	5	فئة التفتيش والتوجيه
12	6	فئة الإدارة التربوية
50	25	المجموع



توزيع المساهمات المكتوبة حسب فئات المتعلمين (ات)

فئات المتعلمين		
النسبة المئوية / 50	التكرار	
10	5	التلاميذ
2	1	الطلبة
0	0	المتدربون بالتكوين المهني
12	6	المجموع



مساهمات مكتوبة مجهولة المرجعية

المساهمات مجهولة المرجعية	
النسبة المئوية / 50	التكرار
8	4